جواب السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية على تدخلات الفرق والمجموعة البرلمانية خلال المناقشة العامة

لمشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020 بمجلس المستشارين

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس؛

السيد وزير الدولة؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يُسعدني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر جوابا على تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعة البرلمانية، بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020.

أودُّ بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر والامتنان لكافة مكونات هذا المجلس المحترم على حسهم الوطني العالي، وعلى ما أبانو عنه من تعبئة وانخراط فاعل في المجهود الجماعي الذي جسده التلاحم الكبير لكل مكونات الشعب المغربي في مواجهة الأزمة المرتبطة بجائحة فيروس كورونا، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك حفظه الله.

وقد حرصنا منذ البداية، على التواصل المستمر مع مؤسستكم المحترمة إيمانا منا بالمسؤولية المشتركة في تدبير هذه الأزمة. كما حرصنا على

الانفتاح على مقترحات كافة الأحزاب والمركزيات النقابية والمنظمات المهنية، من منطلق قناعتنا بأن تدبير هذا النوع من الأزمات يقتضي الاهتداء بكل الآراء، واستلهام الذكاء الجماعي، من أجل بلورة الحلول الكفيلة بتجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها، واستعادة المسار الطبيعي لدينامية النمو.

وقد حرصنا على أن نسير على نفس النهج التشاركي من خلال إعداد مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، وتقديمه لمجلسكم الموقر، وذلك حتى نفتح النقاش معكم، حول الاستراتيجية التي انتهجناها لمواجهة الأزمة، والتدابير التي نعتزم اتخادها لمواكبة المقاولة الوطنية لاستئناف نشاطها، وتدليل ما تواجهه من صعوبات بهدف الحفاظ على مناصب الشغل.

ونحن لم نُهدر الزمن أو نخطأ التقدير، فالتدابير التي تم اتخادها في المرحلة الأولى لمواجهة الأزمة، كانت تمتد إلى غاية نهاية يونيو، وها نحن اليوم نلج المرحلة الثانية، وقد اقتربنا بفضل تعبئتكم وانخراطكم، من التصويت النهائي على مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، وما يتضمنه من تدابير لمواكبة المقاولة ودعم الاستثمار وتحصين مناصب الشغل خلال الستة أشهر القادمة.

وأنا أشاطركم الرأي، فلا عيب في تعديل قانون المالية مرة ومرتين وثلاث مرات، إذا اجتمعت الشروط والظروف المواتية لذلك. فنحن مع أن يكون اللجوء إلى قوانين المالية المعدلة ممارسة اعتيادية.

ونحن لم نأت بهذا المشروع مرغمين أو لإرضاء أحد ما، فكما تعلمون فالقانون التنظيمي لقانون المالية يتيح مجموعة من الآليات التنظيمية المرخص بها في الحالات الطارئة والاستعجالية، ولكن نحن فضلنا إعداد هذا المشروع وتقديمه لمجلسكم الموقر وفق ما تمليه قناعتنا وحرصنا على تنزيل مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي لقانون المالية، وإيمانا منا بأننا نتقاسم مسؤولية تدبير هذه المرحلة.

وأود بهذه المناسبة أن أوجه تحية تقدير وتنويه لكل الجنود الذي تواجدوا ولايزالون في الخطوط الأمامية لمواجهة هذا الوباء، ولاسيما الأطر الصحية المدنية والعسكرية، والقوات المسلحة الملكية ،والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، والإدارة الترابية، على تجندهم الدائم، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، للدفاع عن حوزة الوطن وصيانة أمنه واستقراره.

كما أود الترحم وتقديم التعازي الصادقة لكل الذين فقدناهم بسبب هذا الوباء؛ مع متمنياتنا بالشفاء العاجل لكل المرضى الذين لا زالوا يتلقون العلاج.

السيدات والسادة،

لا يمكننا إلا أن نهنئ أنفسنا جميعا على الأجواء الإيجابية والجادة، والتعبئة الكبيرة التي تمر فيها عملية المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020. ولا أبد أن أشيد بالنقاش المتميز، والتدبير الزمني المحكم لأشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وأتوجه بهذه المناسبة بالشكر للسيد رئيس اللجنة والسيدات والسادة المستشارين، والأطر الإدارية.

وأؤكد لكم أني كنت سعيدا بالتواصل معكم، وحريصا في نفس الوقت على مدكم بكل المعطيات والمعلومات والإجابات التي ستساعدكم على الدراسة الدقيقة لسياق إعداد هذا المشروع وفرضياته وتدابيره والتوازن المالي الذي بني عليه. كما أني حرصت في نفس الوقت على التفاعل بكل موضوعية مع التعديلات المقدمة والتي تُوِّجت بتوافق كل أعضاء لجنة المالية على تعديل هام لتمكين المواطنين ذوي الدخل المحدود من الولوج للسكن الاجتماعي والسكن منخفض التكلفة في هذه الظرفية الصعبة.

وأشكركم من هذا المنبر على غنى كل المقترحات المقدمة والتي مما لاشك فيه تطلبت منكم مجهودات مضاعفة في هذا الحيز الزمني الوجيز. وأنا على يقين بأننا نتقاسم معا هاجس تجاوز الصعوبات المرتبطة بالأزمة وأثرها على المواطن وعلى المقاولة، ونتقاسم كذلك مسؤولية الحفاظ على التوازنات المالية كما ينص على ذلك الفصل 77 من الدستور.

السيدات والسادة،

أعتقد أنه لا ينبغي أن نعزل هذا المشروع المعروض على أنظاركم، عن سياقه، وأن نستحضر في نفس الوقت المدى الزمني لتنزيل تدابيره.

فالانخراط في مسار التعافي من الأزمة يمر عبر مراحل، والتدابير التي ينبغي اتخادها للانخراط في هذا المسار، تتوزع زمنيا بين المدى القريب والمتوسط والبعيد.

فبلادنا خرجت للتو من فترة طويلة للحجر الصحي أتبثت نجاعتها في تحصين بلادنا ضد المخاطر الفتاكة لفيروس كورونا، وتمكنت بلادنا بفضل تبصر وحكمة جلالة الملك نصره الله من اتخاد قرارات غير مسبوقة وفي وقت قياسي، مكنت من تقوية صمود المواطن المغربي والمقاولة الوطنية.

والمقاولة اليوم، بعد أن تقرر التخفيف التدريجي للحجر، لازالت تتلمس الطريق لاستعادة نشاطها. ونحن واعون بأن هناك مجموعة من القطاعات ستواصل موجهة صعوبات خلال هذه الفترة. لذلك فتحنا قنوات الحوار مع كافة القطاعات ومختلف الفاعلين، وعملنا على تقييم حاجيات كل قطاع من أجل اتخاذ ما يلزم من تدابير وفق الاستراتيجية المتدرجة التي وضعناها.

وقد قمنا بإعداد مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، تجاوبا مع ما تفرضه هذه المرحلة، التي تمتد إلى نهاية السنة، من تدابير. وقمنا بتعبئة حوالي 15 مليار درهم لدعم المقاولة والتشغيل، و5 ملايير درهم لتسهيل ولوج المقاولات بكل أصنافها، بما في ذلك المؤسسات والمقاولات العمومية، للتمويل بأقل تكلفة وبضمان شبه كلي للدولة. وسيكون التوقيع على عقد البرنامج مع قطاع السياحة أولى الخطوات في مجال تفعيل هذه التدابير. لذا أتساءل: عن أي هدر للزمن نتحدث؟ وعن أي ارتباك أو تخبط نتحدث؟

السيدات والسادة،

إذا كان إعداد مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، قد فرضته ضرورة تكييف الفرضيات والتوقعات مع تأثيرات الأزمة على

السياقين الوطني والدولي، فقد فرضته كذلك، وهذ هو الأهم ضرورة توفير الهوامش المتاحة على مستوى النفقات، من أجل تعبئة الاستثمارات اللازمة لدعم المقاولة وتحصين وخلق فرص الشغل، هذا في الوقت الذي تراجعت فيه مداخيل الدولة بـ40 مليار درهم.

ولما نتحدث عن توفير الهوامش على مستوى النفقات، فليس من المعقول اختزالها في كلمة تقليص، وكأننا اخترنا الحلول السهلة وقمنا بعملية حسابية بناقص وزائد وجئناكم بهذا المشروع. فهذا الأمر غير صحيح.

لقد استغرقت هذه العملية مجهودا كبيرا، من خلال عقد عدة اجتماعات يومية تمتد لساعات طوال، وفي عز فترة الحجر الصحي، بين مسؤولي وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ومسؤولي مختلف القطاعات الوزارية. وقد تم جرد مختلف النفقات والمشاريع، وتم على ضوء الدراسة الدقيقة والمتأنية لوضعية تقدم إنجازها، تقليص النفقات المرتبطة بنمط عيش الإدارة، ومراجعة الجدولة الزمنية لإنجاز بعض المشاريع بالنظر لتباطؤ وتيرة تنفيذها نتيجة للحجر الصحي، وكذلك تأجيل مسطرة إطلاق البعض الآخر نتيجة لعدم توفر الشروط الضرورية لذلك. هذا، مع إعطاء الأولوية للمشاريع موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك حفظه الله أو موضوع اتفاقيات تمويل من طرف الشركاء الدوليين.

وقد تُوِّجَت هذه الاجتماعات بتوقيع قرارات مشتركة مع مختلف القطاعات. وهذا يدفعني إلى التساؤل: عن أي تقليص للاعتمادات نتحدث؟ وعن أية نظرة محاسباتية نتحدث؟

ولابد أن أؤكد على مسألة هامة، وهي أن الإدارة أعطت فعلا المثال في التدبير العقلاني للنفقات خلال هذه الفترة من خلال تقليص 2 مليار درهم من نفقات الاستقبال والفندقة، وتنظيم الندوات والتنقل،.. في إطار مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، تُضاف إلى ما يفوق 1 مليار درهم تم تقليصها في إطار قانون المالية لسنة 2020، أي أن الإدارة قلصت من نفقات تسييرها العادي بما يزيد عن 3 ملايير درهم. كما تم حث جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية على إعطاء الأفضلية في صفقاتها للمنتوج المحلي.

ومن جهة أخرى، لابد أن أؤكدها مرة ثانية، لم يكن هناك أي تقليص لميزانية القطاعات الاجتماعية، بل إن مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، يعطي كامل الأولوية لتنزيل كل الالتزامات في المجال الاجتماعي، على مستوى الصحة والتعليم وتقليص الفوراق الاجتماعية والمجالية وتنمية العالم القروي ومحاربة آثار الجفاف.

كما لم يتم إلغاء أي منصب مالي، ويمكن استعمال المناصب المالية المفتوحة بموجب قانون المالية للسنة المالية 2020 إلى غاية يونيو 2021.

ولابد أن أؤكد هنا أن قطاع التعليم استفاد خلال الأربع سنوات الأخيرة من 85.000 منصب، وهذا مجهود كبير جدا. كما استفاد قطاع الصحة خلال نفس الفترة من أزيد من 16.000 منصب مالي، بما في ذلك المناصب المفتوحة على مستوى المراكز الاستشفائية الجامعية.

وبالتالي، فلامجال للجدال بخصوص الأولوية الاجتماعية لمشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020.

ولابد أن أقدم هنا بعض الأرقام الإضافية والتي تؤكد هذا التوجه.

فمشروع قانون المالية المعدل باعتباره امتدادا لقانون المالية السنوي، يخصص 11 مليار درهم لتنزيل التزامات الحوار الاجتماعي، و 12 مليار درهم برسم برامج راميد وتيسير ومليون محفظة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودعم الأرامل والأشخاص في وضعية إعاقة ومنح الطلبة، هذا، فضلا عن تخصيص حوالي 12 مليار درهم برسم نفقات المقاصة.

ويضاف إلى كل ذلك، مبالغ الدعم الذي تم تخصيصه، من صندوق تدبير الجائحة الذي أحدث بتعليمات ملكية سامية، لفائدة حوالي 70% من الأسر المغربية العاملة في القطاعين المهيكل وغير المهيكل، والتي تقدر بحوالي 23 مليار درهم.

كل ذلك يعني أنه تم تخصيص ما مجموعه 48 مليار درهم أي حوالي 4,5% من الناتج الداخلي الخام، لدعم الفئات الهشة والطبقات المتوسطة، وهذا يعد من أعلى نسب الاعتمادات المخصصة لهذه الفئات على مستوى العالم في ظل هذه الجائحة. فعن أي ضرب للقدرة الشرائية للمواطنين نتحدث؟

السيدات والسادة،

لقد استندنا في إعداد مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، إلى فرضيات موضوعية مبنية على دراسة دقيقة لتطورات السياقين الدولي والوطني.

وكما تعلمون، فالفرضيات تبقى مجرد فرضيات تعتمد على سياق معين ومعطيات معينة قابلة للتغير في ظل الظرفية غير المستقرة التي يعرفها العالم. وكل دول العالم وضعت فرضيات للنمو والعجز على مستوى قوانينها المعدلة، وهي مُعَرَّضَة للتغير في أي وقت إذا تغيرت المعطيات التي بُنيت عليها. ونسبة النمو التي نتوقعها في-5% منسجمة مع معدل النمو العالمي الذي يتوقعه صندوق النقد الدولي.

وتعكس هذه النسبة بالأساس تأثيرات أزمة كوفيد-19، وكذلك تأثير ضعف التساقطات وعدم انتظامها على الموسم الفلاحي. وبالتالي فقد قدمنا

لكم كل المعطيات بكل تجرد وواقعية، ولا نُخفي شيئا من خلال هذه الأرقام.

فقد حلّت هذه الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19، في وقت كان يسير فيه الاقتصاد الوطني بخطى ثابتة نحو توطيد أسسه الماكرو اقتصادية وإعادة توسيع الهوامش عبر تسريع تنزيل مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، مما مكننا من تحسين هامش التحرك على مستوى ميزان الآدءات، وتحقيق مستوى مستدام للغاية على مستوى عجز الميزانية لا يكاد يتجاوز 3.5 % من الناتج الداخلي الخام مع حصر مديونية الخزينة في نسبة مستقرة للغاية، حيث سجل هذا المؤشر انخفاضا سنة 2019 لأول مرة منذ عشرة أعوام ليستقر في 64.9%. وقد كان لهذه التراكمات دور كبير في تقوية صمود الاقتصاد الوطني في مواجهة هذه الأزمة، وتوطيد ثقة مختلف الشركاء في استدامة أسسنا الماكرواقتصادية.

وما دمنا نتحدث عن المديونية التي بدأت في التقلص قبل أزمة كورونا، فارتفاعها يعتبر نتيجة طبيعية لتزايد عجز الخزينة من 3,5% إلى 7,5%، وانكماش معدل النمو بـ-5%، وذاك راجع مباشرة لهذه الأزمة وليس لسبب آخر، وقد نتج عن تفاقم العجز تضاعف للحاجيات التمويلية للخزينة من 42.3 مليار درهم إلى 82.4 مليار درهم.

وكنتيجة مباشرة لتزامن هذين العاملين، أي انكماش معدل النمو وتفاقم عجز الميزانية، من المرتقب أن يقفز مؤشر دين الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام إلى مستوى يقارب 75% بمتم سنة 2020.

وما أود التأكيد عليه هو أنه بالرغم من هذا الارتفاع الكبير، فلازالت بلادنا تتمتع بثقة شركائنا الاقتصاديين والماليين. وقد تمكنا إلى حدود هذا اليوم من تعبئة ما يفوق 5 ملايير دولار.

كما أن آثار هذا الارتفاع ستبقى محدودة على خدمة الدين، حيث ستنخفض تحملات أصل الدين ذو المدى المتوسط والطويل بحوالي 3,3 مليار درهم مقارنة بتوقعات قانون المالية للسنة المالية 2020، بفضل سياسة التدبير النشيط للدين الداخلي. هذا، فيما ستعرف تحملات الدين من فوائد وعمولات ارتفاعا طفيفا لن يتجاوز 316 مليون درهم.

كما أنه من المنتظر أن لا تتجاوز نسبة الزيادة السنوية لتحملات الدين من فوائد وعمولات 3% كمتوسط خلال الأربع سنوات المقبلة، وذلك راجع أساسا إلى انخفاض أسعار الفائدة في السوق الداخلي، وتَحَسُّن شروط التمويل في السوق المالي الدولي نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة العالمية.

هذا فضلا عن كون تركيبة دين الخزينة الذي يتكون معظمه من دين ذو آجال متوسطة وطويلة (87% من الحجم الإجمالي للدين)، تمكن من

تفادي ازدحام تواريخ الاستحقاق، وبالتالي الحد من مخاطر إعادة التمويل والتقليل من الضغط على ميزانية الدولة.

السيدات والسادة،

فيما يخص الجهوية، أود التأكيد على أن الحكومة ملتزمة بالتنزيل السليم والسريع لمقتضيات القوانين التنظيمية، وحريصة على تقديم المواكبة اللازمة للجهات من أجل ممارسة اختصاصاتها ولعب الأدوار المنوطة بها على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

وقد تجسد ذلك خلال السنوات الأخيرة، خاصة من خلال تعزيز الموارد المالية المرصودة للجهات، وتقوية قدراتها لإنجاز وتدبير المشاريع، ومواكبتها من أجل تدقيق وتفعيل اختصاصاتها الذاتية.

وخلال هذه السنة، وبالرغم من الظرفية الصعبة التي تمر منها بلادنا وتأثيرها الكبير على موارد الميزانية العامة للدولة، فقد حافظنا في إطار مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، على نفس نسب الضرائب المرصود لفائدة الجهات، وحافظنا كذلك على نفس مبلغ مساهمة الميزانية العامة المقدمة لها.

وهنا لابد من التأكيد على أن الانخفاض المتوقع لموارد الجهات، هو نتيجة طبيعية للانعكاس المباشر للتراجع بالخصوص في موارد الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات التي يتم تخصيص 5% منها للجهات.

ونفس الشيء يسري على باقي الجماعات الترابية، فلم يكن هناك أي تقليص لميزانياتها. فكما تأثرت الميزانية العامة للدولة بتراجع الموارد الضريبية، فمن الطبيعي أن تتأثر كذلك ميزانية هذه الجماعات التي تحظى بحصة 30% من الضريبة على القيمة المضافة.

ونحن بصدد إيجاد الحلول لتمكين الجماعات الترابية من الإمكانيات اللازمة لممارستها لمهامها. لكن ينبغي عليها في نفس الوقت أن تبدل المجهودات الضرورية لاستخلاص الموارد الذاتية.

السيدات والسادة،

إن ما راكمته بلادنا، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك حفظه الله، من إصلاحات هيكلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، هو الذي أكسب بلادنا المناعة والصلابة للصمود في وجه كل الأزمات التي عرفها العالم خلال العشرين سنة الأخيرة. فعند بروز كل أزمة تتجدد اللحمة الوطنية، ويصطف الشعب المغربي بكل مكوناته خلف عاهلنا المفدى، مجسدين كل معاني الترابط الوثيق بين الملك وشعبه، وقيم المواطنة الصادقة والنبيلة.

واليوم، وقد اجتزناالمرحلة الأولى في مواجهة الأزمة بفضل القيادة الحكيمة والقرارات الاستباقية لجلالة الملك حفظه الله، ينبغي علينا تجسيد معاني هذا التلاحم والتعبئة عبر تغليب المصلحة العليا للوطن، وبدل المزيد من الجهود من كل الأطراف حكومة وقطاعا خاصا وشركاء اجتماعيين، من أجل تجاوز هذه المرحلة الاستثنائية وربح رهان الحفاظ على مناصب الشغل، تفعيلا لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله.

"رَبِّ اجْعَلْ هَـٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ" صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.